الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/54/L.36/Rev.1
14 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

غيانا*، فنلندا**، الاتحاد الروسي، بيلاروس، جمهورية كوريا، كازاخستان، كندا، المكسيك، النرويج، اليابان:
مشروع قرار منقح

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٩٥/٥٠ و ٩٨/٥٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٠/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والقضايا المترابطة في هذا المجال،

وإذ تعيد تأكيد نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي عقدت في ميدراند، بجنوب أفريقيا[١]، والتي توفر إطارا هاما للعمل على تعزيز شراكة من أجل النمو والتنمية،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.
** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(١) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.4)، الجزء الأول، الفرع ألف.


141299 141299 99-38957

وإذ تؤكد أن وجود بيئة اقتصادية ومالية دولية مؤاتية ومساعدة ووجود مناخ إيجابي ضروريان لنمو الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وضروريان بصفة خاصة لنمو البلدان النامية وتنميتها، وإذ تؤكد أيضا أن كل بلد مسؤول عن وضع السياسات الاقتصادية الخاصة به لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى تحرير التجارة المتعددة الأطراف، وإذ تلاحظ أيضا أن عددا كبيرا من البلدان النامية قد أخذ على عاتقه الحقوق والالتزامات التي أرستها منظمة التجارة العالمية دون أن يتمكن من جني كامل فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف والمشاركة فيه مشاركة كاملة، وأن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم على طريق تحرير التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك فيما يتعلق بالمجالات والمنتجات التي تهم البلدان النامية على نحو خاص،

وإذ تلاحظ أيضا أهمية مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها لتشارك بفعالية في التجارة الدولية،

وإذ تؤكد أهمية التنفيذ التام والمخلص للتعهدات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف تجاه التنمية العادلة والمستدامة واستقرار الاقتصاد العالمي؛

وإذ تشدد بقوة أهمية توافر الفرصة أمام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية للمشاركة الكاملة والفعالة في عملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي الأنشطة الأخرى المضطلع بها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، بغية تيسير التوصل إلى نتائج متوازنة تجاه مصالح جميع الأعضاء؛

وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والأربعين[٢] وتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٣]؛

وإذ تحيط علما، في سياق التجارة الدولية والتنمية، بالعمل المتواصل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين أمانة الكمنولث والبنك الدولي المعنية بالدول الصغيرة؛

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام[٤]؛

---

(٢) A/54/15 (Part I) للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٣) A/54/529، المرفق.

(٤) A/54/304.

١ - تقر بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية، وبالحاجة، في هذا السياق، إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا سريعا وتاما في النظام التجاري الدولي، مع المراعاة التامة للفرص والتحديات التي توجدها عملية العولمة والتحرير الاقتصادي، ومع أخذ الظروف الخاصة بفرادى البلدان في الاعتبار، ولا سيما المصالح التجارية للبلدان النامية واحتياجاتها الخاصة؛

٢ - تجدد التزامها بدعم وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، يقوم على قواعد محددة، ويتسم بالعدالة والأمان وعدم التمييز والشفافية، ويمكن التنبؤ به، ويسهم في النهوض اقتصاديا واجتماعيا بجميع البلدان والشعوب من خلال العمل على تحرير التجارة وتوسيع نطاقها وتشجيع العمالة والاستقرار ومن خلال إيجاد إطار لإقامة علاقات تجارية دولية؛

٣ - تعرب عن القلق إزاء تناقص معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية، لا سيما بالنسبة لمصدريها الصافين، وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في العديد من البلدان النامية نحو التنويع، وتشدد بقوة في هذا الصدد ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، عن طريق سبل منها تحسين شروط الوصول إلى الأسواق ودعم بناء القدرات؛

٤ - تقر بأن تحقيق تحسن كبير في فرص وصول صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات إلى الأسواق من خلال وسائل منها تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتلاحظ أيضا في هذا الصدد احتياجات وشواغل بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - تعرب عن الأسف إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو تقويض الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، عن طريق اتخاذ إجراءات من جانب واحد تتعارض مع القواعد والأنظمة التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإجراءات المتفق عليها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٦ - تعرب عن القلق إزاء انتشار تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، وتؤكد أنه لا ينبغي استخدامها كتدابير حمائية؛

٧ - تعيد تأكيد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مركز التنسيق في داخل الأمم المتحدة، للمعالجة المتكاملة للمسائل الإنمائية والمسائل ذات الصلة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٨ - ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تحضير مجلس التجارة والتنمية والحكومة المضيفة للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقده في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وترى أن الدورة العاشرة للمؤتمر ستوفر، ضمن جملة أمور، فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتفكير بصورة جماعية في مسألة التنمية، وبخاصة في سياق عملية العولمة، من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن استراتيجيات للتنمية في عالم يتزايد ترابطا، عن طريق الاستفادة من دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب، بما يتطلب من المجتمع الدولي إجراء استعراض دقيق ومتوازن لسياسة التجارة العالمية والمالية وإطارها المؤسسي، ويهيئ المؤتمر في هذا الصدد للدول الأعضاء فرصة لتقييم واستعراض المبادرات والتطورات الاقتصادية الدولية الكبرى، لا سيما ما تم منها بعد انعقاد الدورة التاسعة للأونكتاد، وينبغي للأونكتاد أن ينظر في الاستراتيجيات والسياسات التي ستكفل، على الأرجح، نجاح اندماج جميع البلدان المعنية، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي على أساس عادل، وتلافي خطر زيادة التهميش[٥]؛

٩ - تكرر التأكيد على أهمية مواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك في القطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، وذلك من خلال جملة أمور منها:

(أ) تحقيق تخفيضات كبيرة في التعريفات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات والقضاء على التصعيد في مجال التعريفات؛

(ب) القضاء على السياسات التي تشوه التجارة، وعلى الممارسات الحمائية والحواجز الجمركية في العلاقات التجارية الدولية؛

(ج) كفالة فرض مراقبة فعالة متعددة الأطراف على عملية اللجوء إلى رسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، وأنظمة مكافحة الآفات الزراعية والمعايير التقنية بحيث تحترم تلك التدابير القواعد والالتزامات المتعددة الأطراف وتتماشى معها ولا تستخدم لأغراض حمائية؛

(د) قيام البلدان المانحة للأفضليات بتحسين وتجديد خططها لنظام الأفضليات المعمم بهدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي وإيجاد طرائق ووسائل لضمان استخدام خطط نظام الأفضليات المعمم على نحو أكثر فعالية، وتعيد في هذا السياق، تأكيد مبادئه الأصلية، وهي عدم التمييز والعالمية وتقاسم الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

١٠ - تؤكد من جديد أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي من الناحية الأخلاقية وقف عملية تهميش أقل البلدان نموا وإزالة آثارها والعمل على إدماج تلك البلدان بسرعة في الاقتصاد العالمي، وأنه

(٥) كما هو مبين في الوثيقة TD/B/EX/20)/L.1.

ينبغي أن تشترك جميع البلدان في العمل على زيادة تعزيز فرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق ضمن سياق دعم جهودها المبذولة لبناء قدراتها الذاتية؛ وترحب بالمبادرات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع غيرها من المنظمات في تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدت في اجتماعها الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بما في ذلك من خلال المتابعة الفعالة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح التنمية التجارية لأقل البلدان نموا، الذي عقد في جنيف في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، مع الإحاطة علما بالمقترحات التي اعتمدتها حلقة العمل التنسيقية لأقل البلدان نموا التي عقدت في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وتعترف بأن التنفيذ التام لخطة العمل يتطلب تحقيق المزيد من التقدم السريع في مجال إزالة الرسوم المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا؛ وتدعو المنظمات الدولية المعنية إلى أن تقدم المساعدة التقنية المتزايدة اللازمة للمساعدة على تعزيز قدراتها في مجال العرض تمكينا لها من الإفادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التبادل التجاري الناشئة عن عملية العولمة والتحرير الاقتصادي؛ وترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في عام ٢٠٠١؛

١١ - تشدد على الحاجة الملحة إلى تيسير إدماج بلدان أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وترحب في هذا السياق بالخطة ذات المنحى العملي لتحقيق التنمية في أفريقيا الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٦]، وتؤيد النداء الوارد في البيان الوزاري والداعي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية في الاقتصادات الأفريقية وتوفير الدعم لجهودها الرامية إلى التنويع وبناء القدرات في مجال العرض، وتطلب في هذا السياق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة إسهامه في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٧] مع مراعاة الاستنتاجات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية بشأن أفريقيا[٨]؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل شروع الأونكتاد، داخل المجالات المشمولة بولايته، في العملية التحضيرية للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات المقرر عقدهما في سنة ٢٠٠٢، مع التركيز بوجه خاص على فرص الوصول إلى الأسواق، والقدرة على التنويع والإمداد، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يستند إلى توصيات مجلس التجارة والتنمية بشأن أفريقيا، عن التدابير المتخذة في هذا الصدد مع التركيز

(٦) A/52/871-S/1998/318؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨، الوثيقة S/1998/318.

(٧) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثاني.

(٨) انظر الوثيقة A/54/15 (Part V)، وللاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

بصورة خاصة على قضايا التجارة الأفريقية. لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التجارة الدولية والتنمية"؛

١٣ - تؤكد أيضا ضرورة إيلاء عناية خاصة، في سياق التعاون الدولي في مسائل التجارة والتنمية، لتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة التي تستهدف معالجة الاحتياجات والمشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وضرورة الاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات النقل العابر تحتاج إلى الدعم الكافي في صيانة وتحسين هياكلها الأساسية المستخدمة في تقديم تلك الخدمات؛

١٤ - تقر في هذا السياق الأحكام ذات الصلة الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين بشأن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٩] وتكرر، في هذا السياق، تأكيد الحاجة إلى أن يعزز الأونكتاد مساهمته في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠]؛

١٥ - تكرر تأكيد أهمية قيام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتطبيق الفعال لجميع أحكام الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان النامية، حتى يتسنى تعظيم النمو الاقتصادي والمزايا الإنمائية للجميع، وضرورة التنفيذ الفعال للأحكام الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة لصالح البلدان النامية، والقيام على وجه الخصوص بتنفيذ الأحكام الاستثنائية والتمايزية التي سبقت الموافقة عليها، بما في ذلك تعزيز تلك المفاهيم، مع مراعاة الواقع المتغير للتجارة العالمية والعولمة، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على أن تطبق بصورة فعالة القرارات الوزارية المتعلقة بأقل البلدان نموا والتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١١]؛

١٦ - تسلم بأن من الأهمية الحفاظ على زخم عملية زيادة تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة للمجالات والمنتجات التي تهم البلدان النامية، وأن تتواصل عملية تحرير التجارة بصورة واسعة القاعدة

---

(٩) انظر القرار دإ - ٢/٢٢.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدج تاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) انظر الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المحررة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") رقم المبيع GATT/1994-7).

بما فيه الكفاية للاستجابة لمجمل مصالح واهتمامات جميع الأعضاء في المنظمة داخل إطار منظمة التجارة العالمية، وترحب في هذا الصدد بأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في وضع خطة إيجابية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى توفير الدعم التحليلي والمساعدة التقنية التي تتضمن أنشطة بناء القدرات لتلك البلدان من أجل أن تشارك بفعالية في المفاوضات؛

١٧ - تدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى النظر في مصالح البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سياق تحرير التجارة؛

١٨ - تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تضمن، في أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها مع البلدان النامية، أن تكون التزامات تلك البلدان فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها، متسقة مع التزاماتها في إطار القواعد المتفق عليها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٩ - تشدد على أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له، والإسراع بالعملية الموجهة نحو انضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، وتشدد أيضا على ضرورة أن تساعد الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية المعنية البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة لتيسير جهودها المتعلقة بالانضمام على نحو سريع وشفاف، استنادا إلى التوازن بين الحقوق والالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية، وضرورة أن يقدم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منهما، المساعدة التقنية التي ستسهم في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢٠ - تؤكد ضرورة تحسين التدابير الرامية إلى معالجة تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، فضلا عن آثار الأزمة المالية على النظام التجاري الدولي واحتمالات التنمية في البلدان النامية والبلدان المتضررة بتلك الأزمة، وأن إبقاء جميع الأسواق مفتوحة والحفاظ على النمو المستمر للتجارة العالمية عنصران رئيسيان للتغلب على تلك الأزمة، وترفض في هذا السياق استعمال أي تدابير حمائية؛ وتؤكد أن هناك حاجة، على المستوى الأعم، لزيادة التساوق بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي

وأداء النظام التجاري والمالي الدولي، وتدعو في هذا السياق إلى التعاون الوثيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف، بمشاركة من أماناتها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكيانات التي لها صفة المراقب فيها؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، لدى وضع الجدول الزمني للمناسبات المقررة بشأن المسائل التجارية والمسائل المتصلة بالتجارة ولدى تنظيم تلك المناسبات، بتشجيع التكامل في عمل هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومع المنظمات الدولية الأخرى، بمشاركة من أماناتها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكيانات التي لها صفة المراقب فيها، حسب الاقتضاء، مع مراعاة ولاية الأونكتاد؛

٢٢ - تسلم بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح في تهيئة فرص جديدة لتوسيع التجارة والاستثمار، وتؤكد أهمية المبادرات المتفقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، حيثما انطبقت تلك القواعد، وإذ تضع في اعتبارها صدارة النظام التجاري المتعدد الأطراف، تؤكد أن الاتفاقات التجارية الإقليمية ينبغي أن تكون خارجية المنحى وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتدعو في هذا السياق الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى مواصلة دعم التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، وبين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٢٣ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل تحديد وتحليل ما تنطوي عليه المسائل المتصلة بالاستثمار من آثار على التنمية، وتحديد سبل ووسائل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية الموجهين إلى جميع البلدان النامية، مع أخذ مصالحها في الاعتبار، ولا سيما أشدها احتياجا، وإلى البلدان ذات الاحتياجات المماثلة من التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به المنظمات الأخرى، وخاصة اللجان الإقليمية؛

٢٤ - تؤكد أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بنزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٢٥ - تؤكد بقوة الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك المساعدة القانونية، إلى البلدان النامية، عن طريق سبل منها المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية المنشأ حديثا وغيره من الآليات لتمكين تلك البلدان من الاستفادة إلى أقصى حد من آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية، استنادا إلى القواعد والأنظمة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف، وتشدد في هذا الصدد أيضا على أهمية قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية، بما في ذلك على وجه الخصوص أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال؛

٢٦ - تلاحظ الأهمية والاستخدام المتزايدين للتجارة الالكترونية في التجارة الدولية وضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في التجارة الالكترونية؛ وتحث منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومركز التجارة الدولية واللجان الإقليمية، كل في إطار ولايته وبالتعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، وبمشاركة من أماناتها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والكيانات التي لها صفة المراقب فيها، على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تحليل الجوانب المالية والقانونية والتنظيمية للتجارة الالكترونية وآثارها على احتمالات التجارة والتنمية للبلدان النامية؛

٢٧ - تؤكد أهمية مساعدة البلدان النامية والبلدان المهتمة من التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة، عن طريق سبل منها إزالة الحواجز الإجرائية وزيادة استعمال آليات تيسير التجارة، وخاصة في مجالات النقل، والجمارك، والصيرفة والتأمين، ومعلومات الأعمال التجارية، ولا سيما في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتدعو في هذا الصدد الأونكتاد إلى أن يواصل، في إطار ولايته وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، بما فيها اللجان الإقليمية، مساعدة تلك البلدان في تلك المجالات؛

٢٨ - تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم، بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية، إسهامات موضوعية حول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والمالية والاستثمار وما يتصل بها من مجالات، إلى الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠؛

٢٩ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن ما يلي: (أ) تنفيذ هذا القرار؛ (ب) التطورات المستجدة على النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- - - - -